اليمن.. واحة الفعاليات الديمقراطية.. وتعميق الحوار

نبيل نعمان

▫ ثمة حقيقة اليوم لاتقبل التأويل والتقويل وهي أن سنوات الوحدة والجمهورية اليمنية التي نحتفل قريبا بعيدها الرابع عشر خلقت تراكمات ديمقراطية انتقلت بها ومعها إلى آفاق رحبة وبخطى واثقة في صواب الاختيار ومصداقية النهج الذي يعد تنظيريا بل انتقل إلى مرحلة الممارسة الفاعلة وطور التجذر بفعل شبكة من سماتها المعاصرة والمتمثلة في تكريس التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة والمباشرة وحرية التعبير وتوسيع المشاركة وفق مجتمع مدني واحترام حقوق الانسان.

ومن ثنايا هذه الحقيقة تبرز أخرى لتؤكد الأهمية التي باتت تحتلها اليمن على المستوى الاقليمي والدولي ودورها في تعميق أسس الديمقراطية التي باتت تعيشها واقعا وتضعها تجربة تحتذى وواحة للحوار وتبادل الرؤى من خلال تنظيم استضافة العديد من المؤتمرات والندوات الاقليمية والدولية حول الديمقراطية وحقوق الانسان التي باتت تستضيفها صنعاء بين فترة وأخرى والتي يمكن اعتبارها من بين عواصم الديمقراطيات الناشئة.

وتبعا للتحولات السياسية والديمقراطية ومناخات التعددية وحرية الرأي التي شهدتها اليمن منذ مطلع التسعينات تحولت صنعاء إلى واحة لاحتضان سلسلة من المؤتمرات والندوات الدولية والاقليمية التي تعنى بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وحرية الصحافة وغيرها إذ عقد في نوفمبر ١٩٩١م اجتماعات المجلس العام لمنظمة الصحافيين العالمية بمشاركة أكثر من ١٨٠ صحافيا من ١١٢ بلدا كأول اجتماع تعقده المنظمة في تاريخها في بلد عربي.

وفي الفترة من (٧-١١) يناير ١٩٩٦م احتضنت صنعاء الندوة الدولية لتعددية واستقلالية وسائل الاعلام العربية بحضور فاعل من البلدان العربية وممثلين عن المنظمات الدولية للامم المتحدة واليونسكو والمنظمات الدولية المهنية المختصة بشؤون الاعلام والصحافة وتمخض عن الندوة اعلان صنعاء ووثيقة تضمنت العديد من المبادئ الهادفة لتطوير وسائل الاعلام العربية وجعلها أكثر حرية واستقلالية من خلال انهاء كافة الاجراءات والقوانين المعيقة لحرية الصحافة وللعاملين في مجال وسائل الاعلام العربية.

وفي الفترة من (٢٨-٣٠) يونيو ١٩٩٩م احتضنت صنعاء المنتدى الدولي للديمقراطيات الناشئة بحضور نخبة من الشخصيات الدولية من ١٧ بلدا يمثلون قارات افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية واوروبا ووصل عدد المشاركين إلى ٢٠٠ شخصية من زعماء واقطاب على مستويات سياسية واقتصادية وبرلمانية ومؤسسات المجتمع المدني وهو حدث آخر يؤكد تقدير المجتمع الدولي للديمقراطية اليمنية الفريدة وكنموذج يحتذى للديمقراطيات الناشئة.

وصدر عن المنتدى الدولي للديمقراطيات الناشئة اعلان صنعاء ومما جاء فيه: نحن الذين حضرنا منتدى الديمقراطيات الناشئة في صنعاء في الفترة من ٢٨-٣٠ يونيو ١٩٩٩م من ١٦ دولة واجتمعنا كي نرى انجازاتنا الديمقراطية وناقشنا التحديات المشتركة التي ستواجهنا اثناء التحول إلى الديمقراطية الكاملة والتأكيد على التزامنا بالحقوق والمبادئ الديمقراطية وقد كان المنتدى تجمعاً فريدا ضم مجموعات مختلفة من المشاركين والدول التي لازالت ديمقراطيتها قيد النشوء وتعترف بأن عملية التحول ليست كاملة ولابد من عمل الكثير لتعزيز انظمتنا وتنفيذ مزيد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية.

وقد أكد اعلان صنعاء على عدد من الالتزامات منها المضي قدما في الاصلاحات الاقتصادية وتأمين الحقوق الأساسية للعمال والعمل الجاد وبذل الجهود لنشر التعليم والبناء لتحقيق هذه الأهداف وتطوير حماية حقوق الانسان كحق لكل الشعب واجراء الانتخابات الحرة والعادلة وباهتمام خاص على الاحتياجات لبناء الثقة في هذه العملية وتطوير تشريعاتها كأداة ضرورية لتوسيع المشاركة الشعبية والتمثيل وسياسة الحوار ورؤية الحكومة وتقوية حكم الديمقراطية على المستوى المحلي وتعميق التزامتنا وتنفيذ الاجراءات لتأمين مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

ومن بين هذه الالتزامات التي أكد عليها المشاركون في منتدى الديمقراطيات الناشئة .. تنمية التجربة الديمقراطية وتشجيع المواطنين بشتى الوسائل للتفاعل معها ومشاركتهم في اتخاذ القرار السياسي ودعم وتقوية المجتمع المدني والتمسك بحرية الصحافة ومحاربة كل اشكال الفساد بالبرامج الاصلاحية واقامة نظام قضائي مستقل لتعزيز قوة القانون والنظام ، هذه هي المبادئ كما يقول الاعلان التي أتت بنا إلى اليمن والتي ناقشناها في إطار امكانياتنا المحددة، كما تضمن البيان بعض التوصيات التي تقدمت بها الدول المشاركة والتي قدمت تعبيرا حقيقيا لمبادئنا الديمقراطية المشتركة.

هذا المنتدى حظي بإشادة كبيرة من قبل المشاركين كما حظيت التجربة الديمقراطية في اليمن بإعجابهم وتقديرهم لما حققته منذ مطلع التسعينات وبالمستوى الذي وصلت إليه وما أحدثته من تغير كبير على الصعيد السياسي والمشاركة التعددية لكافة القوى والاحزاب والاتجاهات وما حققته المرأة في هذه المشاركة واحتلالها مواقع هامة على مستوى صنع القرار وكذلك ما تشهده منظمات المجتمع المدني من نمو مستمر وحركة دؤوبة لقيام ديمقراطية ناضجة.

وقد مثل هذا المنتدى أحد الفعاليات الهامة التي استضافتها الجمهورية اليمنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان وتأكيدا على ما باتت تكتسبه من احترام وتفاعل دوليين مع تجربتها الديمقراطية وكونها واحة للحوار الديمقراطي وتبادل الآراء حول مختلف قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان.

إضافة إلى استضافتها وتبنيها للعديد من الفعاليات الوطنية والاقليمية والدولية والتي تكرس فاعليتها في مجريات المتغيرات العالمية ولتوطيد علاقات الشراكة مع كافة الدول ، ومع مطلع العام ٢٠٠٤م وتحديدا في ١١-١٢ يناير التأم في صنعاء المؤتمر الحكومي الاقليمي وحقوق الانسان ودور المحكمة الجنائية الدولية بمشاركة وفود حكومية وبرلمانية من الدول العربية ودول الجوار الافريقية والآسيوية وبحضور ممثلين عن المجتمع المدني وعدد من الخبراء المختصين من داخل الاقليم وخارجه ووصل عدد المشاركين في المؤتمر الذي نظمته حكومة الجمهورية اليمنية بالتعاون مع منظمة /لاسلام بدون عدالة/ قرابة ٨٢٠ مشاركا ومشاركة من ٥٢ دولة.

وقد شكل المؤتمر ملتقى لممثلي الحكومات والمجالس التشريعية واجهزة القضاء للتداول في قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان ودور المجتمع المدني وسلطة القانون في دعمهما وحمايتهما ودور المحكمة الجنائية الدولية وفي حوار بناء يدفع بالديمقراطية قدماً ويعزز حماية حقوق الانسان في دول المنطقة العربية ودول الجوار ويظهر الانجازات التي حققتها الدول المشاركة في هذين المضمارين انطلاقا من قناعتهم الذاتية وبما يتوافق مع اوضاعهم الاجتماعية والثقافية وتراثهم الحضاري وممارستهم السياسية كما جاء في نص اعلان صنعاء الذي تمخض عنه المؤتمر بعد يومين من المناقشات المثمرة والمستفيضة بين المشاركين حول المواضيع المتصلة بالديمقراطية وحقوق الانسان ودور المحكمة الجنائية الدولية.

وتضمن اعلان صنعاء عددا من المبادئ المتمحورة خول المواضيع المتصلة بالديمقراطية وحقوق الانسان ودور المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها عناصر متداخلة لتطوير الفهم المشترك لقضايا سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الانسان والعمل المشترك بهدف الخروج بموقف يوحد الفهم لابعادها وتداخلها وآثارها ومن تلك المبادئ اعتبار أن الديمقراطية وحقوق الانسان ومصدرها ثابت ومتجذر في المعتقدات والثقافات إنها كل لايتجزأ .

وانطلاقا من المبادئ التي توصل إليها المشاركون في المؤتمر فقد اتفقوا على العمل الجاد لتطبيقها وتعزيز وحماية حقوق الانسان بما فيها الحقوق الأساسية للشعوب لممارسة حقها في تقرير المصير والتعبير عن وجهات نظرها وموقفها والتمسك بمعتقداتها الدينية وخصوصيتها وهويتها مؤكدين على ضرورة إنهاء الاحتلال للأراضي العربية والمقدسات الاسلامية والمسيحية كافة وإزالة جميع انتهاكات حقوق الانسان وعلى وجه الخصوص في فلسطين وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه بما فيها المدنية والسياسية وحقه في تقرير المصير والعودة إلى وطنه طبقا لقرارات الشرعية الدولية ورفع الحصار الجائر عن الشعب الفلسطيني.

كما اتفق المشاركون على تقوية وتمكين المرأة وتعزيز دورها ومشاركتها وحمايتها من كافة اشكال الاستغلال والانتقاص من حقوقها الانسانية وضمان استقلال السلطة القضائية والفصل بين السلطات وضمان المساواة أمام القانون وتوفير الحماية المتساوية والمحاكمة العادلة للجميع ودعم جهود التنمية الشاملة والمستدامة لصلتها الوثيقة بنجاح جهود البناء الديمقراطي وتعزيز حقوق الانسان وأثرها المباشر على البناء المؤسسي للدولة وكذلك تعزيز دور المؤسسات القانونية الدولية كوسيلة هامة لتشجيع احترام القانون الانساني الدولي وحقوق الانسان ومساندة المحكمة الجنائية الدولية.

كما اتفقت الوفود المشاركة في اعلان صدر عنها في ختام المؤتمر على ترسيخ مبدأ الديمقراطية والتعددية وقيام مجالس تشريعية منتخبة تمثل الارادة الشعبية وتكفل التمثيل العادل لمختلف قطاعات المجتمع والعمل على تطوير آليات التعاون والحوار الديمقراطي من الحكومات والعمل على انشاء المنتدى العربي للحوار الديمقراطي كاحد الآليات الرامية إلى تحفيز الحوار بين مختلف الأطراف والاتجاهات تعزيزا للديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة وخاصة حرية الرأي والتعبير وتوطيداً لعلاقة الشراكة بين السلطات العامة وتشكيلات المجتمع المدني.

وعلى هامش مؤتمر صنعاء للديمقراطية وحقوق الانسان عقدت منظمات المجتمع المدني العربي مؤتمرا تمخض عن بيان رحب فيه المجتمعون بالمبادرة الايجابية بالدعوة لانعقاد مؤتمر صنعاء واعتبروها خطوة صحيحة على طريق نشر وتعزيز ثقافة المجتمع المدني وحقوق الانسان والديمقراطية ومبادئ العدالة وسيادة القانون.

ويعد انعقاد مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني العربي على هامش مؤتمر صنعاء للديمقراطية وحقوق الانسان ثمرة من ثمار الديمقراطية التي أرستها الجمهورية اليمنية منذ أيامها الأولى بعد أن اقترنت بميلادها واعترافا لما حققته الوحدة والديمقراطية من تغيير في بنية المجتمع المدني في اليمن والذي يتجلى اليوم في صور عدة وتتعزز ادواره في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بل ويشكل أحد أركان بناء الدولة الحديثة ويتحمل جزء مهما في تشجيع وخلق مجتمع مدني قادر على المشاركة والمساهمة الفاعلة في تكريس الخيارات العصرية وغرس قيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

ويشكل انعقاد المؤتمر الأول لرابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة لها في افريقيا والوطن العربي بمشاركة أكثر من ٢٠ وفدا على ارفع المستويات في صنعاء .. يشكل أهمية كبيرة ويعكس المكانة التي تحتلها اليمن في مسار تعميق الديمقراطية وحقوق الانسان وجهودها في توثيق عرى التعاون الاقليمي والدولي في هذا المجال وتوسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في البناء والتنمية والتي تعتبر هذه المجالس أحد أركانها وتجليات ترسيخ الديمقراطية في عالم اليوم.

إجمالا فإن الفعاليات الاقليمية والدولية التي تنظمها وتستضيفها الجمهورية اليمنية سلسلة متواصلة ومتماسكة بعرى الديمقراطية الثابتة والمتجسدة على أكثر من صعيد والمتجذرة باستمرار في بنية وبناء المجتمع والدولة الحديثة القائمة على أسس وقواعد تؤهلها للانطلاق صوب آفاق رحبة بعد أن ضمنت المستقبل الآمن بإحاطته بجملة من المؤسسات المنتخبة والمتطلبات الديمقراطية للنمو والتطور ، وها نحن اليوم نحتفي بمرور عام على ثالث انتخابات برلمانية تشهدها اليمن منذ اعادة توحيدها وانتهاج الديمقراطية طريقا للبناء وخيارا للتطور في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات.

▫ التراكم الديمقراطي مكّن اليمن من المساهمة في تعزيز ثقافة الحوار
▫ استضافة اليمن لمنتديات إقليمية ودولية تأكيد لمكانتها ودورها في المتغيرات
▫ اهتمام بإشراك المجتمع المدني وتعزيز دوره في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الانسان